أزمة المشاركة والاندماج الاجتماعي في البلدان العربية

الدكتور: علي زيد الزعبي، جامعة الكويت

الملخص:

ينصب اهتمام هذه الدراسة على تحليل شقى عملية المشاركة والاندماج الاجتماعى، ومحاولة وضعها معًا في نموذج يستوعب كل ما هو اقتصادي وسياسى وثقافي، كما بينت مدى انعكاس مشكلات واقعنا العربى على متطلبات الاندماج الاجتماعى من خلال الكشف عن صورة عامة لملامح السياق الاجتماعى للتهميش في البلدان العربية، وأثر السياسات الاجتماعية على عمليات الاندماج في هذه البلدان. ولتجاوز هذه النوع من المعضلات، أنتهت الدراسة بتقديم إجراءات تطبيقية من شأنها تفعيل عملية المشاركة والاندماج الاجتماعى على أرض الواقع.

Abstract:

This study aimed to achieve a major goal manifested in the formation of a general framework to describe some of the theoretical foundations and principles to help yield development of participation and social inclusion, as well as clarifying the case of the Arab countries by understanding the processes of social exclusion and its relation to the absence of the concept of "new development".

مقدمة:

لقد شغلت قضية التهميش والاستبعاد الاجتماعي بال كثير من علماء الدراسات الاجتماعية والثقافية؛ كونها سببًا مباشرًا في تقسيم المجتمعات وظهور بؤر التوتر والانقسام فيها، فالاستبعاد الاجتماعي يعمل في تضاد تام مع عملية الاندماج التي تقوم عليها المجتمعات، حتى أن مفهوم الدولة ذاته يعد ناقصًا مع وجود بوادر الاستبعاد الاجتماعي فيها.

ففكرة الاختلاف والتدرج الطبقي، وأشكال التمايز المختلفة الأخرى لا تمثل أزمة في حد ذاتها، وإنما تتحول إلى أزمة في حالة ما يترتب عليها من أشكال عنف وحرمان...إلخ. فوجود الإثنيات والطوائف ـ على سبيل المثال ـ وجود طبيعي في جميع المجتمعات، ولا يمكن أن يشكل خطرًا عليها، إلا إذا اقترن بفكرة النقاء والاصطفاء أو امتلاك الحقيقة المطلقة لفئة أو طائفة دون غيرها[1].

وتعد ظاهرة التهميش والاستبعاد الاجتماعي من الظواهر المنتشرة في كافة بلدان العالم، إلا أنها تكون أكثر بروزًا في الدول النامية ومنها بالطبع الدول العربية، ولكن بمعدلات وأنماط مختلفة، والتي أثرت بشكل كبير ـ ومازالت تؤثر ـ على مسيرة التنمية في تلك البلدان. وذلك على الرغم من وجود التشريعات والسياسات ووضع المواثيق الدولية التي تقضي بأهمية المشاركة والمساواة بين المواطنين، وضرورة تحقيق الاندماج الاجتماعي الكامل لهم في المجتمع. إذ أعرب رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاجن عام **1995** عن التزامهم بإعلان كوبنهاجن لجهة تعزيز الاندماج الاجتماعي عبر تقوية المجتمعات الآمنة والعادلة التي تعتمد على تعزيز جميع حقوق الإنسان وصونها، وعلى عدم التمييز، والتسامح، ومشاركة جميع الشعوب...". منذ ذلك الحين، بات يُنظر للاندماج الاجتماعي باعتباره هدف قاطع للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في العالم، بهدف خلق "مجتمع للجميع" يتمتع فيه كل فرد بحقوقه ومسؤولياته، وبدور فعلي وناشط لتأديته.

غير أن واقع مجتمعاتنا العربية يشهد الكثير من التحديات والأزمات الاقتصادية والسياسية الضخمة، والتي تنعكس بشكل مباشر على عمليتي المشاركة والاندماج الاجتماعي، ومن هذه التحديثات: تقلب الوضع السياسي في المنطقة ونشوب الصراعات والانتفاضات المتقطعة. ففي أوضاع الاحتلال والنزاع والتداخل العسكري تتضافر أنواع كثيرة من المخاطر التي تهدد أمن الإنسان، فنجد ـ على سبيل المثال ـ في الأراضي الفلسطينية المحتلة والعراق والصومال قد أُلغي بالقوة حق الشعب الأساسي في تقرير المصير والسلام، ويواجه الناس الأخطار التي تهدد الحياة والحرية ومصادر الرزق والتعليم والغذاء والصحة والبيئة حولهم على أيدي خارجية ـ وربما داخلية ـ تمارس عليهم العنف المؤسسي والبنيوي والمادي كل يوم[2].

هذا فضلاً عن ارتفاع نسبة البطالة التي بلغ معدل الإجمالي لها ـ حسب بيانات منظمة العمل العربية (2008) ـ نحو 14.4٪ من القوى العاملة في العام 2005، مقارنة بـ 6.3 ٪ على الصعيد العالمي، وارتفاع نسبة الفقر، ففي عام 2005 كان نحو 20.3٪ من السكان العرب يعيشون تحت خط الفقر الدولي المحدد بدولارين يوميًا، وذلك بالاعتماد على معطيات سبع دول عربية من فئة البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض، التي تمثل سكانها 63 في المائة من مجمل السكان في البلاد العربية التي لا يدور فيها النزاع، وبناء على خط الفقر الدولي، فإن نحو 34.6 مليون عربي كانوا في العام 2005 يعيشون في فقر مدقع[3].

بالإضافة إلى مشكلات عديدة في البرامج والخطط التنموية وسياستها، تلك الخطط والبرامج التي لم تراع العدالة الاجتماعية.وفي ظل هذا المناخ المأزوم، تصير عملية المشاركة والاندماج الاجتماعي أزمة حقيقية وملموسة في ذاتها، بحيث نجد أن الوجه الآخر للمشاركة وهو العزوف، والوجه الآخر للاندماج وهو التهميش والاستبعاد هو الأكثر بروزًا على المشهد العربي، وذلك نتاج سياق

اقتصادي واجتماعي بل وأيضًا سياسي من الإقصاء والاستبعاد لفئات وشرائح مختلفة في المجتمع العربي.

ومن هذا المنطلق، فإن إشكاليتنا الأساسية في هذه الورقة تتجسد في محاولة الوقوف على أزمة المشاركة والاندماج الاجتماعي في البلدان العربية، وذلك انطلاقًا من فرضية أساسية مؤداها: أن أزمة المشاركة والاندماج الاجتماعي هي أزمة بنائية مرتبطة بالبناء الاقتصادي والسياسي والاجتماعي العربي ذاته وهياكله المشوهة التي تؤهل للاستبعاد والتهميش في سياسته التنموية. بمعنى آخر أن الاستبعاد ليس أمرًا شخصيًا، ولا راجعًا إلى تندي القدرات الفردية فقط بقدر ما هو حصاد بيئة اجتماعية ورؤى محددة ومؤشر على أداء هذه البنية لوظائفها.

كما أنه ليس موقفًا سياسيًا فقط، ولا طبقيًا...الخ، ولكنه جمع كل ذلك، وهو ليس بشأن الفقراء وحدهم، ولا هم الأغنياء وحدهم، وإنما هو مشكلة الجميع، فالاستبعاد بهذا المعنى هو حرمانًا مستمرًا وليس شأنًا عارضًا، كما أنه أزمة متعددة الأبعاد والمكونات تنطوي على: حرمان من المشاركة في مجالات العمل والإنتاج والاستهلاك الحقيقي الذي تتطلع إليه الكثير، ومن المشاركة في الاهتمام بالشأن العام(أو الممارسة السياسية اليومية). وأخيرًا من عمليات التفاعل الاجتماعي[4].

وذلك استنادًا إلى الحقيقة القائلة بأن التفكير في شئون المجتمع لا يصح أن يسير منطلقًا من كل قيد أو خاضعًا لكل هوى. وإنما يجب أن يستند إلى خصوصية كل بناء أو نظام اجتماعي في إطار حقائق العلم وتطبيق المنهج العلمي القويم، بما يضمن فهم حركة المجتمع الإنساني الذي نعيش فيه من أجل أن نكتسب في نهاية الأمر القدرة على التحكم في هذه الحركة وتحديد أكثر السبل ملائمة للانتفاع بالمعرفة ـ بكافة أنواعها ـ في تعديل أو توجيه حركة المجتمع[5].

ومن ثم ينصب اهتمام ورقتنا هذه على تحليل شقي عملية المشاركة والاندماج الاجتماعي، ومحاولة وضعها معًا في نموذج يستوعب كل ما هو

اقتصادي وسياسي وثقافي، ولا نسعى في هذه الورقة لدراسة جماعة بعينها، باعتبارها ممثلة للجماعات المستبعدة من المشاركة، بل نسعى لدراسة عملية الاندماج ذاتها، أي السياق الذي يتم عبره إقصاء واستبعاد بعض الأفراد، في مقابل إشراك وإدماج البعض الآخر، وذلك في ضوء قراءة اجتماعية للمؤشرات السوسيواقتصادية لواقع أزمة المشاركة والاندماج الاجتماعي في مجتمعاتنا العربية بقصد تشخيص ملامح هذه الأزمة وفهمها وتحليلها والوقوف على مسبباتها، بقصد تجاوزها والبحث عن سبل تمكين أفراد المجتمع من المشاركة المجتمعية الحقيقية ومن ثم الاندماج الاجتماعي.

وبناءً على هذه التحليلات ـ التي تؤكد على أن هناك واقعًا اجتماعيًا معاشًا من التهميش والاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي في الوطن العربي ـ تتحدد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي الآتي: ما طبيعة وملامح أزمة الاندماج الاجتماعي في الوطن العربي؟، ويتفرع عن هذا التساؤل جملة من التنساؤلات الفرعية، على النحو التالي:

1. ما الأسباب والعوامل التي ساعدت على تعميق الاستبعاد الاجتماعي في الوطن العربي؟
2. إلى أي مدى تنعكس ملامح الاندماج الاجتماعي في السياسات التنموية في العالم العربي؟
3. إلى أي مدى تنعكس مشكلات الواقع العربي على متطلبات الاندماج الاجتماعي؟
4. ما ملامح السياق الاجتماعي للتهميش في البلدان العربية؟
5. ما أثر السياسات الاجتماعية على عمليات الاندماج في البلدان العربية؟
6. ما الإجراءات التطبيقية لتفعيل عملية المشاركة والاندماج الاجتماعي في العالم العربي؟

ثانيًا :المفاهيم الأساسية للدراسة:

1. المشاركة participation:

يقصد بالمشاركة، العملية التي يقوم الفرد من خلالها بالإسهام الحر الواعي في صياغة نمط الحياة العامة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وذلك بأن تتاح له الفرصة الكلية للمشاركة في وضع الأهداف العامة لحركة المجتمع وتصورًا أفضل لوسائل تحقيق هذه الأهداف، وتحديد دوره في إنجاز المهام اليومية التي تتجمع في المستوى في صورة أهداف عامة يكون الفرد مقتنعًا بها مشاركًا في صياغتها ومدافعًا عنها في مواجهة كل ما يعترض سبل تحقيقها من عقبات. وبذلك يمكن القول بأن المشاركة هي ممارسة يومية يتفاعل من خلالها الأفراد والحكومة بقصد تحديد الأهداف العامة لحركة المجتمع التي تلتزم الحكومة بتنفيذها ويلتزم الأفراد بتسهيل دور الحكومة من ناحية، والنهوض بجهود تطوعية تتكامل معه من ناحية أخرى، ومن ثم تصبح المشاركة عملية تربية قومية لأفراد المجتمع، لكن بصورة حياتية يومية تكفل تعميق ولاء الأفراد للمجتمع، وبالتالي تكون الجهود الذاتية التي تدفع حركة المجتمع وتدعمها جهود الحكومة وليس العكس[6].

ومن جانب آخر تعد المشاركة الوجه الآخر لحرية الرأي والتعبير التي هي من أهم الحريات الأساسية، والتي هي حق من حقوق الإنسان المعاصر. فالمشاركة إذن شكل من أشكال التعبير عن وجود الإنسان، وشعوره بأنه يمثل قيمة في المجتمع، وهو ما يشعره بالانتماء لوطنه، ويجعل لديه الرغبة دائمًا في أن يقدم كل ما لديه من جهد ووقت لتحقيق التقدم والرقي له[7].

2.الاندماج الاجتماعي Social Inclusion

يُعرف الاندماج الاجتماعي بأنه مفهوم ينشئه كل مجتمع وكل جماعة بهدف انتقال الأفراد والجماعات من حالة المواجهة والصراع إلى حالة العيش معًا. كذلك يعبر الاندماج الاجتماعي عن صورة من صور القدرة على الوصول إلى المنظومات السياسية والقانونية اللازمة لجعل هذه الحقوق واقعًا حيًا. وهي بهذا

المعنى عكس مصطلح الاستبعاد الاجتماعي الذي عرفه ماكس فيبر بوصفه أحد أشكال الانغلاق الاجتماعي. فقد كان يرى أن الانغلاق الاستبعادي بمنزلة المحاولة التي تقوم بها جماعة لتؤمن لنفسها مركزًا متميزًا على حساب جماعة أخرى[8].

ومن ثم يمكن القول أن الاندماج الاجتماعي أتى ليعكس واقعًا فعليًا لحالة الإقصاء الاجتماعي Social Exclusion التي يمكن أن تسود مجتمعًا من المجتمعات، نتيجة ظروف حياتية يمر بها في فترة من الزمن. وبهذا يمكن النظر إلى مفهوم الاندماج الاجتماعي باعتباره مفهوم أخلاقي في جوهره، نابع من حقوق الإنسان التي تنادي بعدم التميز أو العزل لبعض الفئات أو الشرائح الاجتماعية عن سائر أفراد المجتمع[9].

وبناءً عليه تنظر الورقة إلى الاندماج الاجتماعي بوصفه المشاركة الكاملة غير المنقوصة والمستمرة، وليس باعتبارها شأنًا عارضًا. وتعتبر الاندماج الاجتماعي مركبًا يتألف من أبعاد عدة تنطوي على المشاركة في مجالات العمل والإنتاج، ومن الاستهلاك الحقيقي الذي تتطلع إليه الكثرة، ومن المشاركة في الاهتمام بالشأن العام والممارسة السياسية، وأخيرًا من كثير من عمليات التفاعل الاجتماعي[10].

ثالثا: منهج الدراسة وأسلوب التحليل:

اعتمدت الدراسة بصورة أساسية على المنهج الاستقرائي، ذلك المنهج ذو الطبيعة الاستدلالية الصاعدة، والذي يرتقي فيه الباحث من الحالات الجزئية إلى القواعد العامة، أي الانتقال من الجزئيات إلى حكم عام ـ ولذلك تعتبر نتائج الاستقراء أعم من مقدماته ـ وقد تمثل ذلك في قيام الباحث بالتحليل والتركيب **Analysis &Synthesis Method**. والمقصود هنا بالتحليل والتركيب، أي التحليل النظري المدقق للعناصر الأساسية والثانوية للموضوع محل التحليل والدراسة، وذلك بقصد الوصول إلى أجزائه وعناصره الرئيسية والمكونة له، ثم إعادة بناء هذه الأجزاء ـ أي التركيب ـ مرة أخرى في ضوء هدف الدراسة

الرئيسي وتساؤلاتها. وعملية التحليل والتركيب هذه تجعلنا نتوقف عند العناصر الحقيقية التي تشكل الظاهرة المدروسة.

ويمر الباحث في إعماله للمنهج الاستقرائي بثلاث مراحل بحثيه، أولاً: مرحلة البحث، ويستخدم فيها القراءة المتأنية للمؤشرات والدلائل للوقوف على ما بين الأشياء من أوجه شبه واختلاف، ثانيًا: مرحلة الاختراع والاكتشاف، وهي مرحلة وضع الفروض التفسيرية التي توضح العلاقة بين الظواهر المشاهدة أو التي أجرى عليها التجارب، ثالثاً: مرحلة البرهان، وهي مرحلة تحقيق الفروض من خلال الرجوع للواقع المعاش.

ولذلك فقد انتهج الباحث ـ في ضوء معطيات هذا المنهج ـ التحليل من المركب إلى البسيط، ومن الثانوي إلى الجوهري، وذلك بقصد بناء روابط ثنائية من المتغيرات الفاعلة في تشكيل عملية الاندماج الاجتماعي أو بعض الروابط متعددة الأبعاد والمتغيرات. وعلى هذا الأساس جاءت صياغة مشكلة الدراسة وتحديد المنطلقات الفكرية، ثم تحديد مفاهيم الدراسة والأطروحات الفكرية المفسرة، ثم الانتقال إلى معالجة المسائل التطبيقية المرتبطة بموضوع الدراسة. وقد اعتمد الباحث بصورة أساسية على تحليل معطيات مادة ثانوية تمثلت في نتائج دراسات امبيريقية وتطبيقية تم إجراؤها بشكل مباشر أو غير مباشر في مجال الدراسة الراهنة، بحيث يمكن من خلالها تقديم رؤية تحليلية دقيقية لعملية الاندماج الاجتماعي في الوطن العربي. كما اعتمد الباحث على بعض المؤشرات الكمية المتاحة في بعض التقارير المحلية والعالمية.

رابعا: العدالة الاجتماعية والسياسات التنموية في العالم العربي:

تمثل قضية العدالة الاجتماعية في الدول العربية أزمة في حد ذاتها، ومشكلة تعاني منها معظم ـ إن لم يكن جميع ـ الدول العربية، حيث إن السياسات التنموية التي تنتهجها تلك البلدان لا تراعي عنصر العدالة الاجتماعية في أغلب الأحيان، على الرغم من تشبثها بالمفهوم في صياغتها لجميع سياساتها وبرامجها التنموية

ومعظم خطب الزعماء والقادة، ولكن دون تفعيل حقيقي لهذا المبدأ الأخلاقي والتنموي.

فقد أضحى مفهوم العدالة الاجتماعية شعارًا ترفعه كافة التيارات الفكرية، كما كان يمثل قيمة جوهرية ليس في الدين الإسلامي فحسب، بل في كافة الديانات السماوية، إضافة إلى أن كافة النظم الاجتماعية والسياسية تدعي العمل من أجل تحقيق هذا الهدف وتلك القيمة بغض النظر عن وضع مفهوم العدالة هذا موضع التطبيق العملي، بل إن النظم الرأسمالية، وبخاصة المتقدمة منها، تعتمد على العدالة الاجتماعية كآلية أساسية لتسييس الصراع الاجتماعي، ومدخلاً لتحقيق التوازن والاستقرار، وذلك من خلال وضع سياسة اجتماعية، وتكريس عقد اجتماعي تشرف الدولة على استقراره وصيانته[11].

ولقد أثبتت التجارب التنموية في دول العالم الثالث بعامة، والدول العربية بخاصة على مدى خمسينيات وستينيات القرن العشرين، أن بعض هذه الدول قد حقق بالفعل النمو الاقتصادي المنعكس في رفع إجمالي الناتج القومي، بينما ظلت مستويات معيشة هذه الشعوب دونما تحسن ملحوظ. وقد أثبت ذلك فشل تبني المفاهيم الضيقة للتنمية والتي تقتصر على رفع إجمالي الناتج القومي كأحد مؤشرات النمو الاقتصادي، وبذلك تحول الاهتمام خلال السبعينيات من هذه القضية إلى محاولة السيطرة بشكل مباشر على انتشار الفقر المطلق وزيادة التفاوت في توزيع الدخول وارتفاع معدلات البطالة، وأصبح التأكيد على ضرورة السيطرة على هذه الجوانب مجتمعة، وليس إحداها فقط، بحيث لا يمكن الحديث عن تحقق التنمية في دول العالم الثالث حتى إذا تضاعف نصيب الفرد في الدخل القومي طالما أن معدلات البطالة أو الفقر لم تتغير[12].

وتوضح بيانات الجدول رقم (1) تراجع معدلات النمو بالأسعار الثابتة في عام 2009 عما كانت عليه في عام 2008 في جميع الدول العربية باستثناء جيبوتي واليمن، وتباين أداء النمو حسب مجموعات الدول العربية ووفقًا لخصائص

اقتصاداتها. ففي دول مجلس التعاون الخليجي التي كانت في أوضاع مالية مريحة؛ نتيجة لارتفاع أسعار النفط خلال الفترة التي سبقت الأزمة الاقتصادية، أدى انخفاض عائدات صادراتها النفطية إلى تراجع متوسط معدل النمو الاقتصادي لهذه الدول بالأسعار الثابتة ممن حوالي **5.3** في المائة خلال الفترة **2006-2008** إلى حوالي 0.1 في المائة في عام **2009**. وعلى صعيد أداء الدول فرادى، سجلت كل من قطر وعمان والبحرين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة أعلى من متوسط معدل النمو لدول مجلس التعاون كمجوعة في عام 2009. وتجدر الإشارة إلى أن قطر حققت أعلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الدول العربية خلال عام 2009، بفضل زيادة إنتاج الغاز المسال واستمرار برامج تطوير البنية التحتية وتطوير الطاقة الإنتاجية لصناعة الغاز. بينما سجلت بقية دول المجلس إما معدلات نمو ضعيفة بالنسبة للسعودية أو معدلات انكماشية كما في كل من الكويت والإمارات. ومن ثم تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية كمجموعة من حوالي 6.002 دولار عام 2008 إلى حوالي **5.159** دولار عام 2009، مسجلاً انكماشًا بلغت نسبته حوالي 14 في المائة، وهو أول تراجع لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية منذ بداية الطفرة النفطية الحالية، وسجل أكبر تراجع لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الكويت بنسبة بلغت 44.5 ٪.

الجدول رقم (1)
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية

الدول	معدل نمو الناتج المحلي بالعملات الوطنية				معدل نمو الناتج المحلي بالدولار	
	بالأسعار الثابتة		بالأسعار الجارية		بالأسعار الجارية	
	2008	2009	2008	2009	2008	2009
الأردن	5.6	2.8	24.9	8.0	24.9	8.0
الإمارات	7.4	0.2-	23.2	10.4-	23.2	10.4-
البحرين	6.3	3.1	31.9	15.4-	31.9	15.4-
تونس	5.1	3.2	10.9	6.3	15.3	3.1-
الجزائر	3.0	2.1	18.1	7.8-	26.9	18.1-
جيبوتي	5.9	6.4	15.8	12.4	15.8	12.4
السعودية	4.2	0.1	23.5	22.3-	23.5	22.3-
السودان	7.8	4.5	12.0	16.0	8.0	4.3
سوريا	5.2	4.0	13.6	6.6	21.8	6.3
العراق	9.5	4.3	40.0	11.0-	47.0	9.3
عمان	12.8	3.5	43.9	23.5-	43.9	23.5-
قطر	26.1	8.6	37.1	11.2-	37.1	11.2-
الكويت	5.1	4.8-	22.7	21.2-	29.9	26.5-
لبنان	8.0	7.0	18.3	13.0	18.3	13.0
ليبيا	1.6	1.4-	25.0	25.7-	27.0	26.3-
مصر	7.2	4.7	20.2	16.0	24.6	15.6
المغرب	5.6	5.0	11.8	6.0	18.4	1.6
موريتانيا	3.7	1.1-	16.5	7.2-	25.4	14.4-
اليمن	4.5	4.7	20.6	2.2-	20.1	3.6-

(المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2010).

غير أن هناك الكثير من الدراسات التي أكدت على أن عقدين من جهود التنمية وخططها في الوطن العربي لم تحدث تغيرًا حاسمًا في أوضاع الإنسان العربي والمؤسسات المجتمعية، بل إنها جاءت في حالات متعددة مخيبة للآمال والطموحات، وذلك نتيجة لاقتصار التنمية واقعيًا على أهداف النمو الاقتصادي ومفاهيم الاستثمارات المالية كعامل رئيسي أو وحيد في عملية التنمية، وإغفال مبدأ العدالة الاجتماعية، ودور الموارد البشرية والطاقات المعنوية والروحية في التعبئة الاجتماعية، ودور التفاعل والتأثير المتبادل بين هذه الموارد المادية والمعنوية،

وكذلك الاقتصار على اتخاذ القيم المالية والموارد الاقتصادية معيارًا للنمو والتقدم والرخاء وفقدان عامل الاقتداء بين الراعي والرعية نتيجة الفجوة بين الخطاب الرسمي وتجسيده في الواقع المعاش[13].

ومن ثم فعلى الرغم من أن الدول العربية قد قطعت أشواطًا لا بأس بها في معالجة بعض المشكلات، وسد بعض الثغرات، ودفع عجلة التنمية إلى الأمام، إلا أن مسيرة الجهد الإنمائي العربي الهادف إلى تحسين مستوى معيشة المواطنين لا تزال تواجه معوقات وتحديات رئيسية تهددها، من أبرزها أزمة تحقيق العدل الاجتماعي بين المواطنين[14].

حقيقة الأمر، فإن الحديث عن العدالة الاجتماعية يفترض أنه من الواقعي مطابقة جملة التوزيع في مجتمع ما، مع مبادئ العدالة حيث تستند العدالة الاجتماعية إلى مبدأين أساسيين هما:

الأول: أن الإجراءات الاجتماعية يجب أن تضبط بقوانين يمكن بيانها، بحيث يكون ممكنًا أن نواجه محاولة تحويل النظام الاجتماعي عمدًا.

الثاني: يركز هذا المبدأ على تصورين رئيسيين للعدالة الاجتماعية، أحدهما يركز على مدلولي الاستحقاق، والمكافأة، والآخر يركز على مدلولي الحاجة والمساواة.

وتركز مبادئ العدالة الاجتماعية هذه على نوعين من الحقائق هما[15].

1- حقائق معنوية: تتضمن تحقيق العدالة الاجتماعية كافة الجوانب المعنوية الكامنة في شخصية الإنسان، إذ تعمل العدالة الاجتماعية على رد القيم المعنوية إلى المكانة التي تستحقها.

2- حقائق مادية: تعتمد العدالة الاجتماعية في تحقيق مبادئها على مجموعة من الحقائق المادية، فتهتم بسد حاجة الإنسان ودفع الظلم المخيم على حياته، فتوفر لقمة العيش للجائع، والملبس للعاري، والمأوى للمتشرد،

باعتبار ذلك حقاً للفرد، وليس منه من أحد. ولن يتم ذلك إلا بتوزيع موارد المجتمع وخدماته على أسس من العدل والإنصاف.

وبالإضافة إلى المبادئ السابقة، هناك أيضًا مجموعة من المبادئ الأخرى التي تقوم عليها العدالة الاجتماعية ولا تتحقق إلا بها، وتتمثل تلك المبادئ في[16].

أ- المساواة النسبية في الحصول على الخدمات:

فباستخدام فكرة العدالة الاجتماعية التي تفرض المساواة بين الناس، وتبسط راية الحق فوق رؤوس الجميع، يتم تطبيق الفجوة بين الطبقات، وعند تقديم الخدمات للأفراد وتوزيع الموارد عليهم لا يكون ثمة فرق بين فرد وآخر إلا من حيث الاستحقاق ودرجة حاجته لها، ومن ثم فإن هذا المبدأ يقتضي المساواة النسبية وليس المساواة المطلقة.

ب- الاعتراف بالحقوق المدنية الناشئة عن فكرة المحلية:

يقوم هذا المبدأ على حقيقة مؤداها: أن موارد المجتمع وخدماته يجب أن تنفق لإشباع احتياجات أفراده ورفاهيتهم. فليس من العدل أن يحرم أفراد المجتمع من موارده وخدماته، في الوقت الذي تستنزف هذه الموارد والخدمات في إشباع أفراد مجتمع آخر. والأفضلية في إشباع الاحتياجات وفق مبدأ المحلية تبنى على معيارين أساسيين أولهما الاستحقاق وثانيهما القرابة.

ج- تعزيز وترسيخ قيم المسئولية الاجتماعية:

ويقوم هذا المبدأ على حقيقة مؤداها: "أن من يستأثر بالمغانم لابد وأن يتحمل المغارم"، وطُبق هذا المبدأ في بداية الأمر في بعض الحالات منها، أنه من يحدث ضررًا بالغير يلتزم بتعويضه عما أصابه، فليس من العدل هدم منزل أو مسكن فرد دون تعويضه بمسكن مناسب يرتضيه الفرد بدلاً من مسكنه الذي هُدم بحجة إقامة حديقة عامة أو شارع، تحت شعار المصلحة العامة فوق المصلحة الخاصة.

وبناء عليه، فإذا تصورنا بشكل أولي أن العدالة الاجتماعية تعني التكافؤ والإنصاف في الإفادة من فرص الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فإن ذلك يستوجب أن يعمل المجتمع بكل طاقاته على توفير فرص الحياة الملائمة والكافية لإشباع الاحتياجات الأساسية لأفراده[17]، أي يجب أن تتجاوز التنمية الاختلافات الأيديولوجية، لتصبح "أيديولوجيا" في حد ذاتها وبصفة خاصة في دول العالم الثالث، وبالأحرى في الدول العربية، التي لا تزال قطاعات واسعة فيها دون الحدود المرغوبة من إشباع الاحتياجات البشرية الأساسية، وأن هدف التنمية ينبغي أن يفهم بوصفه "هجومًا انتقائيًا على أكثر أشكال الفقر سوءًا، والخفض المستمر والإلغاء الفعلي لسوء التغذية والمرض والأمية والفقر المدقع والبطالة ومظاهر عدم المساواة". إن هذا التصور للتنمية بوصفها تحسينًا لنوعية الحياة، إنتاجًا وتوزيعًا، وتعظيمًا لمواجهة وإشباع الاحتياجات الأساسية للناس عند الحدود المقبولة إنسانيًا، هو التصور الذي يجب أن يحكم سياسات التنمية في العالم العربي الآن[18].

ومن ثم فلابد أن تكون التنمية عملية متعددة الأبعاد تتضمن إحداث تغيرات أساسية في الأبنية والمؤسسات الاجتماعية والسلوك البشري لأفراد المجتمع، وكذلك إحداث النمو الاقتصادي والحد من التفاوت الاجتماعي وتخفيف حدة الفقر، وبمعنى آخر فإن جوهرة التنمية لابد وأن يركز على تحقيق الحاجات الأساسية للأفراد والجماعات المتباينة في إطار النظام الاجتماعي الموجود بشكل يحقق الإشباع والرضا لكل البشر سواء بالمعنى الاقتصادي أو المعنوي[19].

خامسا: انعكاسات مشكلات الواقع العربي على متطلبات الاندماج الاجتماعي:

يمكن رد أزمة المشاركة والاندماج الاجتماعي في الوطن العربي ـ موضوع ورقتنا البحثية هذه ـ إلى افتقاد الدول العربية أولى مقومات ودعائم تحقيق المشاركة والاندماج الاجتماعي، وهي أساسيات الاندماج الاجتماعي ومتطلباته، والتي يمكن عرضها على النحو التالي:

أ. الرفاه المادي:

ويتمثل في ثلاث نواح هي: **الطعام،** فالكفاية من الطعام هي حاجة الجميع، أو ما ينعكس في مؤشر الأمن الغذائي. **الممتلكات** : فامتلاك مصادر للعيش مضمونة يمثل معياراً آخر للرفاه لدى الجميع، ويدخل المسكن ضمن هذه الممتلكات، هذا بالإضافة إلى رأس المال والمدخرات. **العمل** : حيث يعد الحصول على العمل المنتج أحد أسباب الكافية والمضمونة للعيش. ولا يقتصر مفهوم الرفاه فى التنمية الإنسانية على التنظيم المادي، وإنما يتسع للجوانب المعنوية فى الحياة الإنسانية الكريمة، وتحقيق الذات الذي ينبع من المشاركة الفعالة في شئون الاجتماع البشرى كافة[20].

وفي هذا السياق، وبناءً على أحدث البيانات المتوفرة حول مؤشرات الفقر استنادًا إلى خطوط الفقر الوطنية، يمكن تصنيف الدول العربية إلى ثلاث مجموعات حسب نسبة عدد الفقراء إلى إجمالي السكان. تتكون المجموعة الأولى من الدول التي تفوق فيها مستويات الفقر 40٪ وتشمل اليمن وموريتانيا وفلسطين والصومال والسودان وجيبوتي وجزر القمر. وتكون المجموعة الثانية من الدول التي تتراوح فيها معدلات الفقر بين 10 إلى 25 ٪ وتضم الأردن والبحرين وسوريا والعراق ومصر. وتضم المجموعة الثالثة الدول التي تقل فيها نسبة الفقر عن 10٪ وتشمل تونس والجزائر والمغرب ولبنان بالإضافة إلى بقية دول مجلس التعاون الخليجي.

ونظرًا لعدم توفر مؤشرات دقيقة ومحدثة عن توزيع الدخل داخل كل قطر، تقاس عدالة توزيع الدخل أو الرفاه عادة من خلال توزيع الإنفاق الاستهلاكي الذي يستقي من مسوحات ميزانية الأسرة. ويفيد هيكل توزيع الإنفاق في الدول العربية المتوفرة عنها بيانات حديثة، بأن خمس السكان الأفقر في الدول العربية يحصل في المتوسط على 6.7٪ من الإنفاق، بينما تبلغ الحصة المقابلة لخمس السكان الأكثر ثراءً حوالي 47.2 ٪، ويبلغ متوسط نسبة حصة أفقر 20 ٪ إلى أغنى 20 ٪ من السكان في مجموعة الدول العربية المتاح عنها بيانات حديثة

حوالي 8.3 ٪ بينما تتجاوز هذه النسبة 10 ٪ في الدول الأفريقية جنوب الصحراء وفي مجموعة دول أمريكا اللاتينية. وتتراوح هذه النسبة في الدول العربية بين 4.6٪ في مصر و 26.2٪ في جزر القمر، بينما يتراوح معامل جيني لتوزيع الإنفاق في الدول العربية 33.8٪ في سوريا و41.5٪ في العراق، كما هو مبين في الجدول رقم (2).

الجدول رقم (2)
هيكل توزيع الإنفاق الاستهلاكي في بعض الدول العربية

فئات السكان	أقل 20٪ من السكان	ثاني 20٪ من السكان	ثالث 20٪ من السكان	رابع 20٪ من السكان	خامس 20٪ من السكان	نسبة أعلى إلى أقل 20٪ من السكان
الأردن	7.2	11.1	15.2	21.1	45.4	6.3
تونس	5.9	10.3	14.9	21.0	47.9	8.1
الجزائر	7.8	11.6	15.8	21.6	43.2	5.5
جزر القمر	2.6	5.4	8.9	15.1	68.0	26.2
جيبوتي	6.0	10.5	15.2	22.0	46.3	7.7
سوريا	8.2	12.0	15.8	21.6	42.4	5.2
قطر	7.2	11.2	15.1	20.8	45.7	6.3
مصر	9.0	12.6	16.1	20.9	41.4	4.6
المغرب	6.5	10.5	14.5	20.6	47.9	7.4
موريتانيا	6.2	10.5	15.4	22.3	45.6	7.4
اليمن	7.2	11.3	15.3	21.0	45.2	6.3
المتوسط	6.7	10.6	14.7	20.7	47.2	8.3

(المصدر: البنك الدولي، شبكة مراقبة الفقر في العالم، 2010)

أ. الأمن:

لا يزال يمثل الأمن هاجس الأفراد والجماعات الاجتماعية بكافة أشكالها ومرجعياتها الاجتماعية والدينية والاقتصادية؛ وذلك لاعتباره العامل الجوهري الذي يحفظ الوجود الإنساني ويمنحه مكانه في الحياة بكرامة[21].

ويقصد به توفر حالة من الشعور بالأمان لدى السكان في كل مجال من المجالات الإنسانية[22]. ويعني بما في ذلك السلام المدني، والبيئة الآمنة المضمونة، والسلام الشخصي، والثقة في المستقبل، وحرية الاختيار والتصرف[23].

ويعرف تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 أمن الإنسان بأنه: " تحرر الإنسان من التهديدات الشديدة، والمنتشرة والممتدة زمنيًا وواسعة النطاق التي تتعرض لها حياته وحرية[24]. كما عرفت لجنة أمن الإنسان هذا الأمن بأنه: "حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر بطرائق تعزز حريات الإنسان وتحقيق الإنسان لذاته"، ومن ثم فإن مخالفتها يؤدي إلى وضع أية مسألة في خانة التهديدات الموجهة إلى أمن الإنسان. وطبقًا لهذا التعريف فإن " الجوهر الحيوي للفرد" يكون هو ما يؤمن الحد الأدنى للبقاء على قيد الحياة، غير أن اللجنة قامت في وقت لاحق بتوسيع تعريفها هذا إلى ما هو أبعد من مجرد البقاء على قيد الحياة، حيث تجاوز التعريف المعدل مجرد تعزيز قدرة الناس على الصمود في وجه التهديدات ليتضمن إضافة إلى ذلك الدفاع عن حقوقهم الإنسانية الأساسية وحماية سبل العيش والكرامة الإنسانية ضد ما يمكن تفاديه من الانتكاسات وتمكينهم من التغلب على التهديدات؟ أو تحاشيها من خلال الجهود الفردية والجماعية. ومن ثم يكون الأمن وفق هذا التعريف لا يقتصر على البقاء فحسب، بل هو وضع الناس المعرضين للخطر مجددًا على مسار أكثر أمانًا في سعيهم لحياة أفضل، وعلى أسس راسخة في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية[25].

إذ أن من سمات الرفاه عدم التعرض للكوارث الطبيعية أو المخاطر والمتاعب التي تعتبر ملازمة لأماكن معيشة الفقراء وأصحاب الدخول المحدودة والجماعات الإثنية الصغيرة.

وبالنظر إلى واقع الدول العربية من خلال هذا التعريف، نجد أن مستوى تحقيق الأمن بهذه البلدان منخفض للغاية ـ إن لم يكن منعدم ـ وقد حدد تقرير التنمية

الإنسانية العربية سبعة أبعاد مختلفة تهدد أمن الإنسان في العالم العربي على النحو التالي[26].

1. الضغوط على الموارد البيئية:

حيث تواجه المنطقة العربية تحديات متعاظمة تهدد أمن الإنسان نتيجة للضغوط البيئية، وقد تفضي النزاعات على المنافسة على الموارد الطبيعية والمتناقضة إلى رفع نسبة التوتر في العلاقات بين الجماعات والسكان والدول العربية وغير العربية. والمتمثل في: أولا، **الضغوط السكانية** إذا أن تقديرات الأمم المتحدة تشير إلى أن عدد سكان البلدان العربية سيصل إلى نحو 395 مليون نسمة بحلول العام 2015، وذلك مقارنة بـ 317 مليونًا في العام 2007، و150 مليونًا في العام 1980، وهو ما يؤدي إلى الضغط الشديد على قدرة استيعاب الأراضي العربية، وزيادة تهديد الاستدامة البيئية. ثانيا، **التوسع الحضري وتحدياته،** حيث يضيف التحول الحضري المتسارع أعباءً جديدة على البنية التحتية المتأزمة أصلاً، ففي عام 1970 كان نحو 38٪ من السكان العرب في الحضر، ثم ارتفعت هذه النسبة إلى 55٪ في عام **2005**، وقد تتجاوز 60٪ بحلول عام 2020. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة سكان الحضر إلى إجمالي السكان بقيت ثابتة في كل من مصر والإمارات منذ العام 1980، في حين تناقصت نسبة سكان الريف في بقية الدول العربية الأخرى. ثالثا، **مشكلات المياه، إذا** يقدر الحجم الإجمالي لموارد المياه السطحية المتوافرة في البلدان العربية بنحو **277** مليار متر مكعب سنويًا لا ينبع منها في المنطقة العربية سوى 43٪، وتتمثل المياه المشتركة مع بلدان مجاورة خارج المنطقة قرابة 57٪ من إجمالي الاحتياجات العربية، مما يجعل العالم العربي يعاني خطرا استراتيجيا مستقبليا من الضروري أخذه بالاعتبار.

2. أداء الدولة في ضمان أمن الإنسان وتقويضه:

قد تعد الدولة مصدرًا يهدد أمن الإنسان بدلاً من أن تكون سندًا له ويتضح ذلك من خلال عدة محاور كالآتي:

أ.الهوية والتنوع والمواطنة

ب. الالتزام بالعهود الدولية ودعوات الإصلاح

ج. الإخفاقات الدستورية والقانونية.

د. الأمن الذي تفرضه الدولة.

3. انعدام الأمن الشخصي للفئات الضعيفة:

إن الأمن الشخصي للمواطنين في البلدان العربية مشوب بالثغرات القانونية، وتراقبه وتتولى تنظيمه مؤسسات تتمتع بسلطة الإكراه وتقوم على مصادرة الحريات، غير أن ثمة فئات خارج نطاق التيار المجتمعي الرئيسي لا تتمتع بالأمن الشخصي على الإطلاق، وتضم هذه الفئات:

أ. النساء:

فما زالت أنماط القرابة الأبوية والتمييز الذي يجيزه القانون، والإخضاع الاجتماعي والهيمنة الذكورية المتأصلة، تكبل المرأة العربية على العموم، وهي بحكم منزلتها الضعيفة فيما يتعلق بصنع القرار داخل العائلة، تتعرض باستمرار لأشكال من العنف الأسري والمعاشي، كما تتحمل ضروبًا من العنف المباشر وغير المباشر. فعلى سبيل المثال ما زالت أعداد النساء اللواتي يتزوجن في سنوات المراهقة مرتفعة في بعض البلدان، ووفقًا لأحدث البيانات المتاحة بين العامين **1987-2006** تقدر منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أن نسبة النساء من الفئة العمرية **20-24** سنة اللواتي تزوجن قبل سن الثامنة عشر كانت **45**٪ في الصومال و **37**٪ في اليمن وموريتانيا و**30**٪ في جزر القمر و**27**٪ في السودان، **10**٪ في تونس و**5**٪ في جيبوتي و**2**٪ في الجزائر. كما يشير دليل المساواة بين الجنسين في التعليم الثانوي في عام 2007 إلى تجاوز معدلات قيد الإناث معدلات قيد الذكور في تسع دول عربية، وفي المقابل سجل كل من اليمن والعراق وجيبوتي أكبر فجوات النوع الاجتماعي لصالح الذكور بين الدول العربية. وتبلغ نسبة

الأمية بين الإناث البالغات (**15** سنة فما فوق) حوالي **38** ٪ من إجمالي عدد الإناث في الدول العربية، بينما تبلغ نسبة الأمية للإناث في الفئة العمرية (**15-45**) حوالي **18**٪، ويبلغ معدل الأمية للإناث البالغات مستويات تفوق 50٪ في اليمن وموريتانيا والمغرب والعراق. وينعكس ذلك على مستوى المساواة بين الجنسين في معدل الأمية في الدول العربية عدا لبنان والكويت والأردن، حيث تحسن هذا المؤشر بصفة ملحوظة.

ب. الاتجار بالبشر:

الاتجار بالبشر يعد صنعة بمليارات الدولارات، تتم عبر الحدود وتنتشر بين البلدان العربية، وهذا يعني بالنسبة إلى رجال العمل القسري في ظل ظروف غير إنسانية لا تُحترم فيها حقوق العامل، وبالنسبة إلى النساء يعني في العادة خدمة منزلية تختلف غالبًا عن الرق، والاستغلال الجنسي والعمل في الملاهي الليلية، وللأطفال يعني استخدامهم القسري كمتسولين أو باعة جائلين أو الاستغلال الجنسي.

4. التعرض للمخاطر الاقتصادية والفقر والبطالة:

يأتي انعدام الأمن الاقتصادي في البلدان العربية محصلة لفجوات عديدة في السياسات المتبعة، تتمثل الفجوة الأولى في أن الهشاشة المتزايدة في بنية الاقتصادات العربية كانت من النتائج الواضحة لاستمرار الاعتماد على النمو المتقلب الذي تقف وراءه قوة النفط الدافعة، واتسم النمو الاقتصادي نفسه بالتعثر والهبوط، وبموازاة ذلك كان أداء القطاعات الإنتاجية (وبخاصة التصنيع) ضعيفًا ومفتقرًا إلى روح المنافسة. والفجوة الثانية هي أن ذاك النموذج للنمو قد أثر سلبًا في سوق العمل، فغدت البلدان العربية تعاني أعلى معدلات البطالة في العالم أجمع. أما الفجوة الثالثة فهي أن إجمالي الفقر، الذي يعرف بأنه نصيب السكان في ظل خط الفقر الوطني، هو أعلى من أدنى مستويات الفقر المترتبة على استخدام خط الفقر

الدولي المعادل لدولارين في اليوم، وهكذا يكون الفقر في البلدان العربية ظاهرة أكثر بروزًا وجلاءً مما يُفترض.

وعلى الرغم من أن ظاهرة البطالة بين مواطني دول مجلس التعاون الخليجي مازالت محدودة بالمقارنة مع الدول العربية الأخرى، ولم تشكل بعد مشكلة اجتماعية أو اقتصادية ذات شان كبير، غير أن بعض تجليات تلك الظاهرة آخذ في البروز، حيث من المتوقع أن يتزايد عدد المواطنين الذين يبحثون عن العمل ولا يجدونه خلال الأعوام القليلة القادمة؛ نظرًا للتغيرات المتسارعة التي تطرأ على سوق العمل من جهة، ولتزايد الاحتياجات الاستهلاكية للمواطنين مع ارتفاع مستوى المعيشة[27].

وفي ضوء مشكلات الواقع العربي السابق ذكرها، يمكننا أن نتساءل كيف يمكن أن يندمج فرد أو فئة اجتماعية في أنشطة المجتمع المختلفة دون أن تُشبع حاجاته الأساسية، وأن يطمئن اجتماعياً وأن يشعر بالأمان. فهذه بديهيات لابد أن تتوافر قبل الشروع في تمكين البشر اجتماعيًا وثقافيًا واقتصاديًا وسياسيًا. أنها دعوة إلى تعريف التنمية باعتبارها الرفاه العادل للجميع، ووضع الفئات الاجتماعية المستبعدة على قمة جدول الأعمال، والاعتراف بالمكانة المركزية لحقوقهم، وكذلك إعلاء صوتهم وإعطاؤهم الأولوية، وتمكين هذه الفئات، نساءً ورجالاً ـ من تحقيق ما يرونه حياة أفضل. هذه الأساسيات هي حجر الزاوية في الجهود الرامية إلى تبديل الظروف التي يعانيها المهمشون والمستبعدون، وتمكينهم من حرية الاختيار والعمل.

سادسا: السياق الاجتماعي للتهميش والاستبعاد الاجتماعي: الأبعاد الواقعية

لاشك أن السياق المجتمعي هو المفسر الأول ـ واقعيًا ـ لعملية المشاركة والاندماج في المجتمع، والتي لا تتم بمعزل عن فعل السيطرة، وهو فعل يتفاوت تبعًا لاختلاف هذا السياق من زمن إلى آخر حتى في المجتمع الواحد[28].

ومن ثم فإن إن الاهتمام بقضايا المشاركة والاندماج الاجتماعي يقترن دومًا ببنية المجتمعات ومدى قدرتها على مواجهة مشكلاتها بعامة، وهموم بعض شرائحها الاجتماعية بخاصة. فإن هذا الاهتمام لا ينبغي أن ينفصل عن وعي المجتمع وإدراكه بكنة عملية الإدماج وما تفرزه من نتائج وتداعيات تتسبب في إحداث تغيير جذري في بنية المجتمعات ذاتها. فالاندماج الاجتماعي والمشاركة المجتمعية ليست حكرًا على فئة ـ أو فئات ـ من البشر في مجتمع ما في فترة زمنية معينة، وإنما هي عملية شاملة ليست محددة المجال والتأثير، وتهم كافة الفئات والشرائح الاجتماعية، وتتفاعل بمقتضاها الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وفي الوطن العربي تحفل البنية الاجتماعية بالعديد من المشكلات التي تنعكس آثارها بجلاء على معدلات وصور المشاركة والاندماج الاجتماعي للأفراد في تلك المجتمعات، ومن أبرز هذه المشكلات:

1. **مشكلة الفقر:**

يعد الفقر من حيث كونه عملية ديناميكية من أبرز وأهم العوامل المؤثرة على عمليات المشاركة والاندماج الاجتماعي للأفراد في المجتمع، حيث إن بداية عملية الفقر تكون نوع من التهميش أو الاستبعاد، ويأتي هذا التهميش مثلاً في صبغة تفرقة بين المجموعات والاجتماعية على أساس النوع أو العرق أو الاختلافات الدينية، وتكون النتيجة هي مزيد من التهميش والاستبعاد الاجتماعي، والذي يمثل تمييز صارخ ضد هذه الفئات التي ينظر إليها بشكل سلبي[29].

فالفقراء هم أشخاص لا يستفيدون من النمو الاقتصادي، بسبب الحرمان من جانب الطبقات الأقوى في المجتمع، وتدنى مستوى الطموح؛ نتيجة للعيش في ظروف غير مواتية. ومنذ بدايات الربع الأخير من القرن الماضي نشطت حركة البحث في الفقر، الذي اتسع نطاقه وظهرت أشكال جديدة منه على نحو لم

يعـرف مـن قبل. واتجه التفكير في الموضوع إلى تأثير عولمة الاقتصاد Globalization of the Economy، وظهور تقسيم جديد للعمل، ترتب عليه إفقار ليس فقط للطبقات الدنيا، وإنما لشرائح كبيرة من الطبقات الوسطى[30].

الأمر الذي يولد لدى هذه الفئات شعورًا بالإحباط وعدم الثقة بقدرتها على التأثير في المجتمع، فتنكفئ على نفسها، فعادة ما يقضي الفقراء كل أوقاتهم في السعي وراء لقمة العيش، ومن ثم فإن ظروفهم تجعلهم ينأون بأنفسهم عن الانخراط والمشاركة في المجتمع[31].

وهكذا يرتبط الاستبعاد والتهميش بالفقر، فهو ـ أي الفقر ـ الواجهة الأخرى لصور التمايز الاجتماعي واللامساواة وانعدام العدالة، التي هي الشبح الأساسي الذي ظل ـ وما يزال ـ يهدد الحياة البشرية والحضارات الإنسانية، سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات والدول والمجتمعات التاريخية والمعاصرة[32].

وفي هذا الصدد نجد الإشارة إلى أن أزمة التهميش والاستبعاد الاجتماعي لا تقتصر على المجتمعات الفقيرة فقط، وإنما تمتد لتشمل أيضًا المجتمعات الغنية والمتقدمة ـ وهو ما يعكس الحقيقة سالفة الذكر التي تؤكد على أن التهميش والاستبعاد هو مشكلة بنائية في أساسها، ويتمثل ذلك في غياب الطبقة الوسطى واضمحلالها؛ إذا أننا نلاحظ في بعض الدول العربية، وفي المجتمعات الخليجية على وجه الخصوص، استبعاد منظم للطبقة الوسطى لصالح الطبقة الغنية، وهو ما يمثل خطرًا على المجتمع ككل[33].

وهكذا فمع ارتفاع معدلات الفقر وأعداد الفقراء في الدول العربية، حيث يشير تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 إلى أن النسبة الكلية لمعدلات الفقر في مستوى الخط الأعلى ـ بتطبيق خط الفقر الوطني ـ تقدر بنحو 39.9٪ أي أن هو إلى 65 مليون عربي يعيشون في حالة فقر، ويزداد الفقر المدقع حدة في البلاد العربية ذات الدخل المنخفض حيث يعاني الفقر نحو 36.2٪ من السكان،

وكما هو متوقع فإن فقر الدخل وما يلازمه من عدم الاستقرار هو الأكثر شيوعًا في أوساط أهل الريف كذلك تسجل البلدان العربية ذات الدخل المنخفض توتر الفقر الإنساني في أعلى مستوياته وبمعدل يصل إلى 35٪ مقارنة بمعدل 12٪ في الدول ذات الدخل المرتفع. وثمة دلائل توحي بأن اللامساواة في الثروة قد ازدادت سوءً بنسبة تزيد عما أصاب الدخل من التردي، فتركز ملكية الأرض والأصول الاقتصادية ـ على سبيل المثال ـ بات واضحًا وبدأ يثير مشاعر الاقتصاد لدى الجماعات الأخرى وإن لم يتزايد الفقر المطلق بينهما[34].

في ضوء ذلك تكون النتيجة الطبيعية هي معاناة شعوب تلك البلدان من مشكلات التهميش والاستبعاد الاجتماعي في المجتمع على كافة المستويات.

2. مشكلة البطالة:

تعد البطالة من الظواهر السلبية التي تهدد السلم والاستقرار الاجتماعي، باعتبار أن دخل الفرد من عمله يمثل صمام الأمان والاستقرار له ولمجتمعه، حيث إن البطالة والحرمان من الدخل يولدان الاستبعاد الاجتماعي والتهميش، علاوة على سائر العلل الاجتماعية الأخرى. وتعتبر معدلات البطالة في الوطن العربي هي الأسوأ في العالم، حيث تجاوز معدلها 19.5٪ سنة 2001 مقارنة بالدول الأفريقية جنوب الصحراء والتي قدرت معدلات البطالة بها بنحو 14.4٪، والبلدان الاشتراكية سابقًا 13.5٪، ودول أمريكا اللاتينية 9.9٪، وبعض المناطق الأسيوية أقل من 4.2٪[35].

وجدير بالذكر في هذا الصدد أنه لا توجد دولاً بعينها هي التي تعاني من أزمة البطالة، أو بمعنى آخر لا يمكن القول بأن هناك دولاً محصنة ضد البطالة كما كان يعتقد بالنسبة لحالة دول الخليج العربية، فمن المفارقات العجيبة أن نجد معدل البطالة في أكبر دول الخليج حجمًا وتشغيلاً واستقبالاً للوافدين وهي المملكة العربية السعودية يقارب نحو 9.6٪ بين السعوديين، وكذا الأمر بالنسبة لسلطنة

عمان حيث تجاوز هذا المعدل 17.2٪ سنة 1996، وقطر بنسبة تقدر بـ11.6٪ وفقًا لإحصائيات 2001، وليبيا بمعدل 11.2٪ لسنة 1998[36].

وتشير الإحصاءات والمؤشرات المتاحة إلى اتساع هذه المشكلة وقصور العلاجات التي طرحت حتى الآن، سواء على المستوى القطري أو المستوى العربي، حيث يشير تقرير منظمة العمل العربية لسنة 1999 إلى أن عدد الشباب العربي العاطل عن العمل يبلغ نحو 12 مليون شخص يشكلون نحو 14٪ من القوة العربية العامة التي تبلغ في الوقت الحاضر نحو 98 مليون شخص، في حين يعمل حوالي 6 مليون أجنبي في الوطن العربي، كما أن هناك حوالي أكثر من 300 مليار دولار يستثمرها العرب خارج الأقطار العربية[37].

كما يؤكد تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 أنه بناء على اتجاهات البطالة ومعدلات نمو السكان المعروفة، ستكون البلدان العربية بحلول عام 2020 بحاجة إلى 51 مليون فرصة عمل جديدة، وستشكل هذه الوظائف الجديدة حاجة ماسة من أجل استيعاب الشباب الداخلين إلى سوق العمل والذي سيواجهون من دونها مستقبلاً قاتمًا، حيث تقدر بعض الإحصاءات معدل البطالة بين الشباب في العالم العربي ما يقرب من ضعف ما هو عليه في العالم بأسره. وغالبًا ما تنعكس البطالة بصورة غير متوازنة على الإناث، فمعدلات البطالة بين الإناث في الدول العربية أعلى منها بين الذكور، ويعكس ذلك في أغلب الأحيان ما هو أبعد من إخفاق الاقتصادات العربية عمومًا في خلق فرص عمل جديدة، حيث تشير إلى منظومة من التحيزات الاجتماعية المتأصلة ضد عمالة النساء[38].

وتلخص بيانات الشكل رقم (1) تطور معدلات البطالة في الدول العربية.

ويضيف تقرير منظمة العمل الدولية أن الشابات في العالم العربي واجهن صعوبة أكثر من الشبان في العثور على العمل. وكانت نسبة البطالة بين الشابات 13.2٪ في عام 2009 بالمقارنة بنسبة 12.9٪ للشبان. ويعد التقرير أن الحالة وخيمة في

الدول العربية وأنها تزداد سوءًا بعد أن أدت الأزمة الاقتصادية إلى غلق الأبواب القليلة التي كانت مفتوحة أمام هؤلاء الذين كانوا يقنعون ببعض الدخل وبعض الرضى من خلال عملهم[39].

الشكل رقم (1) تطور معدل البطالة في الدول العربية عام 2009

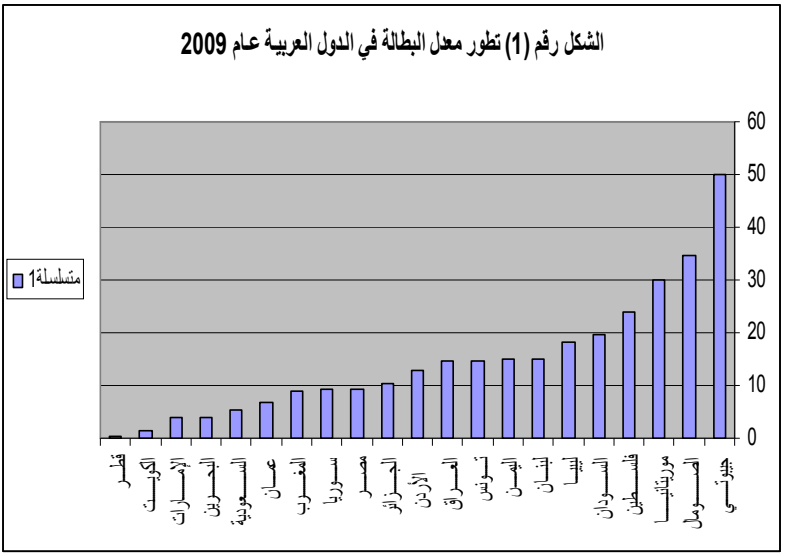

المصدر: تقديرات منظمة العمل العربية، 2010.

3. مشكلات البنية الطبقية للبلدان العربية:

إن النتيجة الطبيعية لزيادة معدلات الفقر والبطالة في الدول العربية هي زيادة حدة الفوارق الطبقية والانقسام الاجتماعي بين قلة غنية وكثرة فقيرة، وذلك نتيجة لظهور فئات اجتماعية متميزة مرتبطة بالتكنولوجيا الراقية والمتقدمة، وانهيار الأوضاع الاقتصادية لفئات اجتماعية أخرى غير مرتبط بالسوق العالمي نتيجة لضعف المهارات وحدة المنافسة الاقتصادية، وخاصة الفلاحين والعمال غير المهرة[40].

كما تمارس طبيعة الملامح الأثنية والطائفية للتشكيلة الطبقية في البلدان العربية ـ لاسيما بلدان المشرق العربي ـ دورًا كبيرًا في زيادة التهميش والاستبعاد

الاجتماعي في تلك البلدان، ويشير "عصام الخفاجي" إلى أهمية إلقاء الضوء على هذا الجانب لأهميته السياسية والتاريخية والمستقبلية، حيث لعب الاستعمار دورًا مهمًا في زيادة حدة الملامح الأثنية والطائفية للتشكيلة الطبقية القائمة، إذ دأب الاستثمار على تشجيع طوائف وأقليات معينة وتوجيهها نحو مواقع اقتصادية محددة، وكذلك هناك ظروف اقتصادية معينة دفعت بأبناء منطقة معينة إلى ممارسة نشاط اقتصادي محدد. فمن الملاحظ في بعض البلدان العربية تبلور بعض الخصائص الأثنية ـ الطائفية لعناصر البرجوازية الصغيرة، وهي تختلف حسب المناطق والأقاليم، ففي شرق الأردن ـ على سبيل المثال ـ يلاحظ أن غالبية أصحاب الورش الحرفية والمحال التجارية والخدمية الصغيرة هم من السوريين (الشوام) والفلسطينيين والأردنيين المسيحيين، ومن الآسيويين المسلمين (سوق البخارية في عمان). وهكذا نجد أن المراتب الاجتماعية المتوازنة من فترة ما قبل الرأسمالية غالبًا ما تتداخل في مجال تشكيل علاقات الإنتاج على أساس عرقي أو طائفي، ويؤدي هذا بدوره إلى المزيد من التهميش والاستبعاد لفئات بعينها دون غيرها من طبقات وشرائح المجتمع[41].

وهكذا الحال بدرجات متفاوتة في أغلب البلدان العربية.

4. القيم الثقافية التقليدية:

تنتشر في معظم أرجاء الوطن العربي العديد من القيم الثقافية التقليدية التي تحد من المشاركة الفعالة للأفراد في المجتمع، وتعمل على استبعادهم اجتماعيًا، ومن بين تلك القيم التقليدية الانعزالية، والتواكل، وعدم الإيمان بالجديد والتخوف من المستحدثات، وعدم الإيمان بالعمل اليدوي واحترامه، وإهمال دور المرأة وانخفاض مكانتها... وغيرها من القيم المعوقة للمشاركة الفاعلة والاندماج الاجتماعي[42].

حيث يؤدي اعتناق تلك القيم إلى عدم المشاركة في النقابات، وعدم الانتماء إلى الأحزاب السياسية وعدم المشاركة في مؤسسات تنمية المجتمع، وكذلك

عدم الاستجابة للتنظيمات الرسمية للضبط، والإحساس بالشك والريبة نحو الجهات الرسمية، وعدم تطابق السلوك الواقعي مع السلوك المثالي بالنسبة للنسق القيمي. تلك القيم الناتجة أساسًا عن انخفاض المستوى الاقتصادي، والعزل الايكولوجي والشعور باللامبالاة وانتشار الحلول المحلية للمشاكل، وانتشار البطالة والتخلف التعليمي والمهني[43].

فعلى سبيل المثال نجد في بعض المجتمعات العربية التي لا تزال تتمسك بالقيم التقليدية الجامدة، تقل فيها أو تنعدم مشاركة المرأة، حيث تنظر تلك المجتمعات إلى مشاركة المرأة في أمور المجتمع وخروجها إليه على أنه عيب ممقوت، كما أن هناك العديد من الدول العربية التي يسود فيها بقايا العائلة الأبوية فينظر إلى شيخ القبيلة أو رب العائلة بوصفه رمزها وأن احترام رأيه وعدم مناقشته أمر واجب، كما تسود فيها احترام كبار السن بحيث لا يجرؤ أحد من الشباب على انتقاده[44]، وهكذا تؤدي القيم التقليدية الجامدة إلى سلبية قطاعات كبيرة ومهمة من المجتمع وتحرمهم من الاندماج والمشاركة في المجتمع.

5. **الفساد:**

إن تفشي ظاهرة الفساد في العالم العربي تقود إلى إضعاف القيم الأخلاقية في المجتمع، وإضعاف سيادة القانون، وتحقيق العدالة بين المواطنين، وذلك يقود إلى تهديد الاستقرار الاجتماعي في المجتمع العربي، كما أنه يؤدي إلى إضعاف أداء المؤسسات و الممارسات الديمقراطية بشكل خاص والحياة السياسية بشكل عام. كل ما سبق سيكون عائقًا رئيسيًا لمسار الإصلاح و التنمية الاقتصادية. وعلى هذا الأساس يشخص الفساد في العالم العربي الآن على أنه وباءً اجتماعيًا social **epidemic**، بل وأصبحنا نتكلم عن دولة الفساد **state of corruption**[45].

ويوضح الجدول رقم (3) ترتيب الدول العربية وفقًا لمؤشر الفساد الصادر في العام 2011 من "المنظمة الدولية لمكافحة الفساد".

الجدول رقم (3)
ترتيب دول شمال افريقيا
والشرق الأوسط في مؤشر الفساد

الدولة	الترتيب عالميا	الترتيب على مستوى الشرق الاوسط وشمال افريقيا	مؤشر الفساد 10
قطر	19	1	7.7
الامارات	26	2	6.3
اسرائيل	30	3	6.1
سلطنة عمان	41	4	5.3
البحرين	46	5	4.9
الاردن	50	6	4.7
السعودية	50	6	4.7
الكويت	54	8	4.5
تونس	58	9	4.3
المغرب	85	10	3.4
جيبوتي	91	11	3.2
مصر	98	12	3.1
الجزائر	105	13	2.9
لبنان	127	14	2.5
سورية	127	14	2.5
ايران	146	16	2.2
ليبيا	146	16	2.2
اليمن	146	16	2.2
العراق	175	19	1.5

وإذا ما حاولنا تسليط الضوء على تقرير التنافسية العالمية الذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي لعام **2005** نجد أن ترتيب الدول العربية يأتي متأخرا بسبب الممارسات المنتشرة في عمليات التنفيع المالية خاصة في مجال الخدمات العامة. على سبيل المثال يشير ذلك التقرير إلى أن ترتيب الكويت على مقياس تكاليف الفساد في ممارسة العمل الاقتصادي هو 55 وبمعدل **4.3** نقاط من 7.0 نقاط[46].

بل أن نفس التقرير والصادر في العام **2011** أكد، وبما لا يقبل الشك، على التراجع الكبير في مستويات ومعدلات الدول العربية، بإستثناء قطر والسعودية. فالكويت، والأردن، ومصر، والعراق وبقية دول العالم العربي شهدت تراجعا كبيرا في التناقسيه الاقتصادية، مما تسبب ذلك في خسارة مليارات الدولارات في ميزانية تلك الدول.

إن انتشار وتفشي الفساد له آثار سلبية اجتماعية واقتصادية وسياسية خطيرة، منها: الشعور الإحباط و انتشار اللامبالاة و السلبية بين أفراد المجتمع و بروز التعصب في الآراء، زعزعة القيم الأخلاقية وذلك بسبب انهيار قيم النزاهة. الشعور بالظلم لدى الغالبية من أفراد المجتمع، مما يؤدي إلى انتشار الحقد بين شرائح المجتمع، وذلك نتيجة استبعادهم من الحصول على الفرص ومن ثم ترسيخ التمييز والتباينات.

6. التأثيرات السلبية للعولمة:

لم تكن التحولات البنائية التي شهدها المجتمع العربي وما أفرزته من أزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية هي المسئول الوحيد عن تدنى أوضاع بعض الجماعات أو الفئات الاجتماعية، وإنما ظرفًا عالميًا أخر لعب دورًا مهمًا في إضعاف وهشاشة هذه الفئات، حيث صاحبت "العولمة" منذ ظهورها في التسعينيات القرن العشرين، تأثيرات ثقافية، اقتصادية، وتكنولوجية على كافة البلدان بشكل

عام وعلى بعض الفئات الاجتماعية التي تعرضت للآثار السلبية للعولمة بوجه خاص[47].

وعلى الرغم من أن الخطاب الرسمي للعولمة قد صاحب الدعوة لحقوق الإنسان ومن ثم حقوق الفئات الهشة **Vulnerable** أو المستضعفة ـ كجزء من هذه الحقوق ـ إلا أن هناك تناقضًا واضحًا للممارسة الفعلية تجاه هذه الفئات، ففي الوقت الذي نجد فيه الدعوة لحقوق المرأة نجد تنامي لظاهرة تأنيث الفقر **Feminization of poverty**، وفى الوقت الذي تدعو فيه المنظمات العالمية للقضاء على ظاهرة عمالة الأطفال، يتزايد عدد الأطفال العاملين ليصل إلى 250 مليون طفل على مستوى العالم. ورغم تأكيد العولمة على تحسين أحوال البشر، إلا أنها أنتجت مزيدًا من الفقر والبطالة، والتفكك والضعف والتهميش[48].

فقد أدت العولمة إلى تعميق التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين الناس، واختزال طاقات شعوب العالم إلى طاقة دفع لماكينة الحياة الاستهلاكية للقوى الرأسمالية والسياسية الغربية المسيطرة[49]، وفي ظل مناخ يُصور على أنه يشجع الاستثمار تتم المغالاة في محاباة الأغنياء وأصحاب رؤوس الأموال، بل والحماس لرعاية مصالحهم، يتم الإغداق عليهم بكل سخاء بالكثير من المزايا والامتيازات، وفي نفس الوقت يتم الضغط بقسوة على ذوي الأجور والمرتبات بوسائل مختلفة، فتقل دخولهم ويتم دفعهم رويدًا رويدًا إلى حافة الفاقة وما دون خط الفقر. وهو ما يحمل مخاطر اجتماعية كبيرة، تنذر بعواقب وخيمة تهدد تماسك واستقرار المجتمع بأكمله[50].

سابعا: السياسات الاجتماعية وعمليات الاندماج في البلدان العربية: نظرة تقيمية

تعرف السياسة الاجتماعية بأنها الترشيد المعلن للوسائل والذي تستند إليه النظم الاجتماعية والجماعات، وتستمر حتى تأكيد الوضع الاجتماعي أو تعديله. والسياسة الاجتماعية بذلك تكون بمثابة برنامج عمل للحكومات

والهيئات الإدارية في مجتمع موجه نحو الأهداف الاجتماعية، والتي يستعين بها المجتمع لمنع التغيرات التي تحدث في بنائه أو إرجائه أو دعم هذه التغيرات وتوجيهها وترتيبها. وبذلك تشير السياسة الاجتماعية في مجال الإدارة الاجتماعية للصيغة العامة المعلنة لاتخاذ القرارات الرشيدة لبرامج العمل الاجتماعي للرعاية الاجتماعية المتنوعة الأبعاد، تلك القرارات التي تحدد أهداف الخدمات الاجتماعية ووظائفها والوسائل والطرق التي تتبعها الحكومة لتحقيق تلك الأهداف لمواجهة متطلبات التغير في نطاق المجتمع[51].

وقد اجتازت السياسات الاقتصادية والاجتماعية في تطورها المعاصر مراحل متباينة، وبدلت أهدافها وغيرت من خططها وبرامجها مرات كثيرة، فسعت أولاً إلى تراكم الثروة، وحددته هدفًا للمجتمع ورأت فيه سعادة الفرد وسعادة المجموع. ثم تبين أن المال وحده دون قيم توجهه وعلم يرقيه وصحة تعرف كيف تفيد منه سيكون نجاحًا منقوصًا. من هنا اتجهت إلى تنمية البشر: برفع مستواهم المعرفي والصحي والأخلاقي... الخ، باعتبار ذلك أساس كل نهضة وشرط كل سعادة. ولكن غياب العدالة الاجتماعية وتفاقم اللامساواة في الانتفاع بثمرات ذلك شدها يسارًا مرة، ويمينًا مرات، وعادت أخيرًا لتستعيد بعدها الإنساني، وتركز على تحقيق السعادة للجميع[52].

وفي هذا الصدد يؤكد تقرير التنمية البشرية لعام 1999 على أن مفاهيم الكفاءة الاقتصادية والأسواق التنافسية على أهميتها ليست كافية لتحقيق التنمية، ولذلك أصبحت السياسات الاجتماعية أهم اليوم مما كان من قبل من أجل توظيف العولمة لخدمة التنمية البشرية وحماية الناس من تهديداتها الجديدة. كما يجب أن تقوم تنمية المجتمع على سياسة اجتماعية محددة المعالم تتفق واحتياجات الأفراد من جهة وآمال المجتمع من جهة أخرى[53].

كما أن السياسة الاجتماعية والتوجهات التنموية يجب أن تقوم على الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني وبقية الجماعات الاجتماعية بما

فيها جماعة الفقراء، والتي تعمل من خلالها الدولة على إعادة توزيع العائد من الإيرادات وتوفير الخدمات الاجتماعية والبنية الأساسية، وتسهم في زيادة المنافع التي يحصل عليها الأفراد وتقديم الخدمات على المستوى المحلى، شريطة إشراك الجماعات المهمشة في وضع تلك السياسات.

إن في مقدور السياسة الاجتماعية العامة أن تؤثر بوضوح في ما تحدثه أي درجة من عدم المساواة في مقدار الاستبعاد الاجتماعي وحدته[54].

وتتخذ السياسات الاجتماعية بصفة عامة أحد شكلين:

1. السياسات الاجتماعية وتعميق الاستبعاد الاجتماعي :

وفقًا للكثير من الدساتير العربية، نجد أنه على الرغم من تبني أغلب الدول العربية لسياسات الرفاه التي تعمل على حماية وكفالة الفرص المتكافئة للجميع، وعلى توفير مجموعة من السلع العامة التي تشمل التعليم المجاني والرعاية الصحية إلى جانب فرص التشغيل حتى وقت قريب، إلا أنه بمرور الأعوام تطورت دولة الرفاه في أغلب الدول العربية وأصبحت تتحيز لبعض الفئات الاجتماعية دون الأخرى، وأصبحت سياسات الرفاه التي أتاحت على مدى خمسين عامًا فرصًا للحراك الاجتماعي غير قادرة حاليًا على تقديم خدمات جيدة للفئات التي اعتمدت بدرجة كبيرة على هذه الخدمات، وبالتحديد فئة البيروقراطيين، وبالمثل استمرت الشريحة التي كانت تعيش عند خط الفقر أو تحته، خاصة في القطاع الزراعي والقطاع غير المنظم على نفس هذه الحالة. حيث كان هؤلاء المواطنون يعتمدون على نظام الرفاه كوسيلة للمعيشة، ولكن نتيجة تدهور هذا النظام، تحول هؤلاء بصورة متزايدة إلى مقدمي الخدمات التعليمية والصحية في القطاع الخاص، أو حُرِموا من هذه الخدمات لعجزهم عن الإنفاق عليها[55].

ويؤثر سوء التوزيع في الأوضاع في عدد من المجالات الحيوية. فبالنسبة للتشغيل، أو توفير فرص العمل، يلاحظ تراجع منتظم في قدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب الطلب على العمل. وذلك نتيجة لانسحاب الدولة من مجال

الاستثمار، وتراجعها عن الالتزام بتشغيل الخريجين، وتصفية القطاع العام ببيعه للقطاع الخاص، واختيار القطاع الخاص ـ الذي حل محل الدولة في الاستثمار بدرجة ملحوظة ـ للمشروعات متقدمة التكنولوجيا كثيفة رأس المال منخفضة العمالة، والزيادة السكانية بمعدلات عالية.

ويفاقم من سوء التوزيع بالنسبة لفرص العمل في غير صالح الفقراء وأصحاب الدخول المحدودة، أي مما يؤدى إلى استبعادهم exclusion من الإفادة من الثروة والخيرات التي يوفرها التقدم العلمي والنمو الاقتصادي. بهذا الصدد هناك عاملان: أولهما هو أن من النادر أن يكون الفقراء وأصحاب الدخول المحدودة مؤهلين بالقدر والنوعية اللذين يتطلبهما شغل معظم فرص العمل، في عصر ظهر فيه تقسيم جديد للعمل، يتطلب أنواعًا جديدة من التعليم والخبرة المتطورين. والثاني هو أنه في حالة ما يكون بعض الفقراء وأصحاب الدخول المحدودة مؤهلين للإفادة من فرص العمل، فإن حظهم في الفوز بها ضئيل. وذلك بسبب التمييز ضدهم. ويهم هنا أن نشير إلى ظاهرة توريث المهن (الراقية) أي حرص الآباء في مهن مرموقة على أن يلحق بهم أبناؤهم فيها، بغض النظر عن أهليتهم لشغلها بالقياس إلى غيرهم، فى ظل الترتيب الشائع من جانب أصحاب النفوذ في المجتمع الآن، وهو مبدأ اقتسام الغنائم Spoils System[56].

وفيما يتصل بالتعليم والرعاية الصحية، أهم عناصر رأس المال البشرى، فإنه واضح كيف يؤدى نقص إفادة الفقراء وأصحاب الدخول المحدودة مما يتاح لهما من فرص إلى وضع كإرثي. وحقيقة فإن نصيب هذه الفئات منهما متواضع إلى درجة لا تؤهل للمنافسة في سوق العمل المتطور[57]. وهنا يتضح كيف أن الدولة وسياساتها التعسفية مع الفئات المهمشة تحاول أن تشكل هذه الفئات بحيث يصبحون مواطنين من الدرجة الثانية[58].

وكيف يتسبب سوء توزيع الثروة وناتج الجهد الاجتماعي في إفقار قطاعات غير صغيرة من السكان، بسبب استبعادهم من فرص الحصول على

نصيب عادل من الموارد المادية وغير المادية. ولكن لأنه ـ سوء التوزيع ـ يرتبط بأوضاع هيكلية، فإنه لم يبرز بالدرجة التي يستحقها من الوضوح في سياسات مكافحة الفقر والعوز الاقتصادي، وبخاصة تلك التي تقترحها المؤسسات المالية الدولية، والتي تسير في ثلاثة اتجاهات:

- اتجاه توفير فرص العمل والجهد المنتج
- اتجاه دعم رأس المال البشرى بالتعليم والتدريب والرعاية الصحية.
- اتجاه دعم شبكات الأمان الاجتماعي.

2. **سياسات تمكين المعرضين للإفقار والتهميش: سياسات الاستهداف**

الاستهداف عملية معناها توجيه الموارد العامة نحو مجموعة معينة من الناس، لتحقيق أهداف معينة للسياسات. فالبرامج التي تستهدف الفقراء أو أصحاب الدخول المحدودة، ولكنها توجه إلى السكان ككل، غالبًا ما تخفق في الوصول إلى الفئات المستهدفة من السكان، ولهذا فإن عملية الاستهداف لابد أن تكون محددة، ولابد أن تخصص الموارد بطريقة واعية للسكان المستهدفين هذا من جانب[59].

أما على الجانب الآخر فمن الضروري تبنى سياسات تعمل على زيادة قدرة الفقراء وأصحاب الدخول المحدودة على التأثير على المؤسسات الحكومية والنشاطات التي تمس حياتهم، وتقوية مشاركتهم فى العمليات السياسية واتخاذ القرارات على الصعيد المحلى، وتسهم في إزالة العقبات السياسية والقانونية والاجتماعية التي تضر بهم، سياسات تدفع مؤسسات الدولة والمجتمع على العمل لصالحهم وأن تصبح صديقة لهم، وتسمح بالمساءلة، والتخفيف من أثر المعتقدات الثقافية والممارسات التي تكرس التمييز على أساس الجنس والقضاء على كل صور التمييز المحتملة.

ثامنا: آليات الاندماج الاجتماعي في الوطن العربي: الإجراءات التطبيقية

يستهدف هذا المحور من الدراسة صياغة مجموعة من الاستخلاصات ـ في ضوء مقدمات الدراسة وتحليلاتها ـ التي تعد بمثابة توصيات عملية، نسعى من ورائها تخفيف حدة الفقر وإعادة دمج الفئات المهمشة في عملية المشاركة المجتمعية، وهذه التوصيات تتحدد على النحو التالي:

1. تمكين الفقراء والشرائح المستبعدة من فرص وأسباب الحياة الملائمة:

يتطلب التحرك بعيدًا عن الفقر، وإلى حياة تتضمن إمكانيات وأمنًا معيشيًا ثلاث مجموعات من الأنشطة(60).

أ- دعم الاقتصاد من أسفل

ب- دعم المنظمات الإنتاجية للفقراء وتوفير شبكات للأمان.

ج- تعزيز إمكانيات استخدام المدخرات والائتمان ورأسمال المال.

د- زيادة مخصصات الإنفاق الاجتماعي.

هـ- تمكين الفقراء والشرائح المهمشة من المشاركة والاستفادة من الخدمات الأساسية والموارد.

و- تحديد أولوية أكبر للبنية التحتية الأساسية.

ي- الحد من المخاطر الموسمية البيئية.

2. تمكين الشرائح المهمشة معرفياً ومهارياً وصحياً:

وفي هذا الصدد يطرح تقرير التنمية البشرية المصري لعام 2005 أربع سلع عامة للفقراء، وهي التعليم والرعاية الصحية، والتأمين الاجتماعي، وحزمة متكاملة من المزايا للفئات الأشد فقراً(61).

ومن ثم لابد منح فرصًا متكافئة للتعليم والتعلم، مما يضيق الفجوة بين الفئات الاجتماعية المختلفة[62].

أ- دعم الوصول إلى المعلومات

ب – جعل التعليم متاحاً ومطابقاً

3. خلق سياق اجتماعي قائم على الإنصاف والعدالة الاجتماعية:

لا تزال المرأة غائبة تمامًا عن تفكير المخططين في مجال التنمية، وأنها مستبعدة عن عملية التنمية[63]. ولذلك يشير تقرير التنمية البشرية لعام 2005 إلى أن التباينات بين الجنسين تعد أحد أعمق أنواع اللامساواة وأكثرها تفشيًا[64].

أ.مقاربة فجوة النوع الاجتماعي والتمكين

ب. دعم الجمعيات النسائية.

ج. القيام بإصلاح قانوني.

4. خلق بيئة اجتماعية آمنة قائمة على السلام والأمن الاجتماعي:

نتيجة للضغط الاقتصادي وتآكل الدعم الأسري التقليدي وشبكات الضمان الحكومية، يشعر الفقراء بأنهم أقل قدرة على حماية أنفسهم من الصدمات والضغوط، والتي تتضمن الكوارث الطبيعية والجريمة والسرقة والمرض وتذبذب الأسعار والبطالة[65].

أ. الاستثمار في بناء روابط اجتماعية والمتمثل في تكوين رأس المال الاجتماعي للفقراء والفئات المهملة[66].

ب. تعظيم الدور الاجتماعي لرجال الأعمال وتعميق مفهوم التوازن بين المصلحة العامة والخاصة.

ج. تقوية المجتمع المدني وتفعيل دوره في مواجهة التهميش والعزلة الاجتماعية

د. الاستثمار في الحماية الاجتماعية، والمتمثل في تطوير برامج تحمي الرجال والنساء من الآثار المترتبة على الأزمات بكافة انواعها[67].

هـ. تدعيم المشاريع الصغيرة للفقراء وأصحاب الدخول المحدودة

5. تمكين الفقراء من أسباب القوة المجتمعية: سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا:

يوضح تقويم الفقراء وأصحاب الدخول المحدودة للمؤسسات أنهم بصفة عامة مستبعدون من المشاركة في صنع القرار، ومن المشاركة العادلة في المنافع الناتجة عن البرامج الحكومية، هذا بالإضافة إلى برامج المنظمات غير الحكومية. ويرغب الفقراء وأصحاب الدخول المحدودة بشدة أن تكن أصواتهم مسموعة، وأن يتخذوا القرارات، وألا يقتصر دورهم دائمًا على تلقي القوانين الصادرة من أعلى.

أ. ينبغي وضع الإطار القانوني للمشاركة

ب. دعم القدرة المحلية على التنظيم

ج. تفعيل أدوار الدولة

د. تهيئة البيئة الاجتماعية الداعمة للمشاركة

هـ. استئصال جذور الفقر والتطلع لمزيد من المشاركة.

الخاتمة:

لقد قامت الدراسة بتقديم تحليل لشقي عملية المشاركة والاندماج الاجتماعي، ومحاولة وضعها معًا في نموذج يستوعب كل ما هو اقتصادي وسياسي وثقافي، ولم تسعى هذه الورقة لدراسة جماعة بعينها، باعتبارها ممثلة للجماعات المستبعدة من المشاركة، بل سعت، وبالتحديد، لدراسة عملية الاندماج ذاتها، أي السياق الذي يتم عبره إقصاء واستبعاد بعض الأفراد، في مقابل إشراك وإدماج البعض الآخر، وذلك في ضوء قراءة اجتماعية للمؤشرات السوسيواقتصادية لواقع أزمة المشاركة والاندماج الاجتماعي في مجتمعاتنا العربية بقصد تشخيص ملامح هذه الأزمة وفهمها وتحليلها والوقوف على مسبباتها، وبقصد تجاوزها والبحث عن سبل تمكين أفراد المجتمع من المشاركة المجتمعية الحقيقية ومن ثم الاندماج الاجتماعي.

وبالتالي أنصب اهتمام الدراسة على الكشف عن الأسباب والعوامل التي ساعدت على تعميق الاستبعاد الاجتماعي في البلدان العربية، وتوضيح مدى انعكاس ملامح الاندماج الاجتماعي في السياسات التنموية في هذه البلدان من ناحية، ومدى انعكاس مشكلات واقعنا العربي على متطلبات الاندماج الاجتماعي من جهة أخرى. كما كشفت الدراسة عن صورة عامة لملامح السياق الاجتماعي للتهميش في البلدان العربية، وأثر السياسات الاجتماعية على عمليات الاندماج في هذه البلدان. وأخيرا، أنتهت الدراسة بتقديم إجراءات تطبيقية لتفعيل عملية المشاركة والاندماج الاجتماعي في العالم العربي.

❖ هوامش البحث

(1) عبد العزيز بن محمد الخاطر، **الاستبعاد الاجتماعي بين اللي "فوق" واللـي "تحـت"**، جريـدة الوطن القطرية، السنة 17، العدد5916، 2011، متـاح علـى الموقـع الإلكترونـي الآتـي: www.al-watan.com/viewnews.aspx?n74B51C79CF8D&d=&writer=0

(2) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام2009: **تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية**، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2009، ص15.

(3) المرجع السابق، ص ص11-12.

(4) جون هيلز، جوليان لوغران، دافيد بياشو(محررون)، **الاستبعاد الاجتماعي: محاولة للفهـم**، ترجمة وتقديم: محمد الجوهري، سلسلة عالم المعرفة، العدد: 344، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2007، ص ص11-12.

(5) هناء الجوهري، **خصوصية التجربة العربية في التنمية الاجتماعية**، في: دراسات مصـرية في علم الاجتماع، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب جامعة القـاهرة، 2002، ص233.

(6) منال طلعت محمود، **التنمية والمجتمع**: مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001، ص240-242.

(7) إقبال أمير السمالوطي، مرجع سبق ذكره، ص ص282-283.

(8) محمد الجوهري، **احتياجات كبار السن في الوطن العربي ومواجهتها بالاستفادة من التجارب العالمية، في: علم الاجتماع والرعاية الاجتماعية** ، تحرير عبد الهادي الجوهري ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2002، ص ص24-26.

(9) عماد فاروق محمد صالح، **مؤشرات تمكين المعوقين من الاندماج الاجتماعي**، جامعة السلطان قابوس، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، قسم الاجتماع والعمل الاجتماعي، 2011، ص ص9-10.

(10)Tania Burchardt, Julian Le Grand and David Piachaud, **Social Exclusion in Britain 1991-1995** , "Social Policy" & Admimstration Issn, Vol. 33, No. 3, September, 1999, P.227.

(11) محمود عودة، **التنمية الاجتماعية بين العمل الاجتماعي والسياسة الاجتماعية**، في : دراسات مصرية في علم الاجتماع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2002، ص ص 225-226.

(12) هناء الجوهري، مرجع سبق ذكره، ص251.

(13) المرجع السابق، ص ص 251-252.

(14) ماجد حسني صبيح، مسلم فايز أبو حلو، **مدخل إلى التخطيط والتنمية الاجتماعية**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2010، ص439.

(15) صلاح هاشم، **العدالة الاجتماعية والمجتمع المدني**: حالة مصر، سلسلة الإصدارات الخاصة، العدد (36)، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 2006، ص ص 91-93.

(16) المرجع السابق، ص ص91-93.

(17) محمود عوده، مرجع سبق ذكره، ص226.

(18) المرجع السابق، ص ص220-221.

(19) هناء الجوهري، مرجع سبق ذكره، ص252.

(20) لمزيد من التفاصيل حول العلاقة بين المشاركة والرفاه المادي، يمكن الرجوع إلى المصدر التالي:

Australian "- Patricia Harris , Participation and the New Welfare , , Vol. 35 No. 4 November, 2000."Journal of Social Issues

(21) فائزة الباشا، **الأمن الاجتماعي والعولمة المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر**، جامعة الفاتح، 2006، ص4.

(22) كمال التابعي، **التنمية البشرية: دراسة حالة لمصر**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2005، ص 66.

(23) ديبا نارايان، روبرت تشامبرز وآخرون، **أصوات الفقراء: صيحة للتغيير**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2002، ص 21.

(24) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، مرجع سبق ذكره، ص2.

(25) المرجع السابق، ص22.

(26) المرجع السابق، ص ص2-15.

(27) معاوية أحمد حسين، **الأثر الاقتصادي للبطالة: حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، فعاليات ورشة عمل البطالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: نحو استراتيجية للحد من آثارها، الدوحة، 2008، ص ص 81-82.

(28) آمال طنطاوي، المهمشون في صعيد مصر : **آليات السيطرة والخضوع**، ميريت للنشر والمعلومات، الطبعة الأولى، القاهرة، 2003، ص 6.

(29) طلعت مصطفى السروجي، مرجع سبق ذكره، ص261.

(30) يمكن الرجوع إلى الدراسة المهمة الآتية :

- Nafsika Alexiadou, Social inclusion and social exclusion in England tensions in education policy , J." Education Policy ", Journal of Educational Policy , Vol. 17, No.1, 2002.

(31) صلاح هاشم، مرجع سبق ذكره، ص27.

(32) محمد عبد النبي إبراهيم، **الفقر في الريف المصري : الأبعاد والملامح وأساليب التكيف**، أعمال الندوة السنوية السادسة لقسم الاجتماع : الفقر في مصر، تحرير محمود الكردي، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1999، ص 285.

(33) عبد العزيز بن محمد الخاطر، مرجع سبق ذكره، ص ص 2-4.

(34) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، مرجع سبق ذكره، ص 12.

(35) انظر الموقع الإلكتروني الآتي:
http://www.startimes.com/f.aspx?t=28431097

(36) المصدر السابق.

(37) المصدر السابق.

(38) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، مرجع سبق ذكره، ص11.

(39) الأمم المتحدة، تقرير حالة سكان العالم 2011: **البشر والإمكانات في عالم تعداده 7 بلايين نسمة**، صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2011، ص11.

(40) جمال مجدي حسنين، **الطبقات الاجتماعية بين المتغيرات العالمية والمحلية' نظرة اجتماعية تاريخية' في : دراسات مصرية في علم الاجتماع**، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2002، ص214.

(41) محمود عبد الفضيل، **التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي: دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة 1945-1985**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 1997، ص197-198.

(42) ملك محمد الطحاوي، مرجع سبق ذكره، ص103.

(43) طلعت مصطفى السروجي، مرجع سبق ذكره، ص131-132.

(44) ملك محمد الطحاوي، مرجع سبق ذكره، ص104.

(45) Alzuabi, A. & Alnaqeeb, Kh. Tackling Corruption in the Arab World with Speical Reference to Kuwait, The Arab World Geographer, vol. 10, issue 3,2007, p. 170.

(46) لمزيد من التفاصيل راجع:

- علي زيد الزعبي، **دور مجلس الأمة الكويتي في مكافحة الفساد**، بحث مقدم لمؤتمر الفساد من منظور اقتصادي، غرف تجارة وصناعة الكويت، الكويت، 2005.

(47) See: Mark Halle , **Globalization and Sustainable Development** , International Review for Environmental Strategies , Vol. 3, No. 1, Institute for Global Environmental Strategies All rights reserved , 2002 , pp. 35 – 37.

(48) سامية قدري، **الاستحقاقات الاجتماعية للفئات الأكثر فقراً في مصر**، المؤتمر السنوي التاسع : قضايا الفقر والفقراء في مصر ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، 2007، ص 2.

(49) جمال حلاوة، على صالح، **مدخل إلى علم التنمية**، دار الشروق، عمان، 2009، ص235.

(50) عبد الرشيد عبد الحافظ، الآثار السلبية للعولمة على الوطن العربي وسبل مواجهتها، مكتبة مدلولي، القاهرة، 2005، ص ص61-62.

(51) السيد علي شتا(مشرفًا)، **هموم الطفل العربي في المدينة العربية**، إعداد لجنة متخصصة، سلسلة الطفل العربي، عدد(1)، المكتبة المصرية، الإسكندرية، 2006، ص ص17-18.

(52) جون هيلز، جوليان لوغران، دافيد بياشو، مرجع سبق ذكره، ص 10.

(53) غريب سيد أحمد، مرجع سابق، ص175.

(54)See: Peter Somerville , **Explanations of Social Exclusion: Where Does Housing Fit in? ,' Housing Studies'**, Vol. 13, No. 6, Carfax Publishing Ltd, 1998, p.761.

(55) مصر تقرير التنمية البشرية، **اختيار مستقبلنا: نحو عقد اجتماعي جديد**، مرجع سبق ذكره، ص3.

(56) لمزيد من التفاصيل حول مبدأ اقتسام الغنائم، راجع الدراسة الآتية:

- Kuntz, Phil, A scion of the spoils system. , Congressional Quarterly Weekly Report, Vol. 52, Issue 22, 1994.

(57) عزت حجازي، الفقر: **سوء توزيع الثروة والناتج الاجتماعي** ، المؤتمر السنوي التاسع : قضايا الفقر والفقراء في مصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، 2007، ص 17.

(58) المرجع السابق، ص17.

(59) معهد التخطيط القومي، تقرير التنمية البشرية لعام 2005، مرجع سبق ذكره، ص 71.

(60) ديبا نارايان، مرجع سابق، ص ص 267-268.

(61) معهد التخطيط القومي، تقرير التنمية البشرية : **العقد الاجتماعي**، مرجع سبق ذكره ، ص 3.

(62) نبيل علي، **تحديات عصر المعلومات**، دار العين للنشر، القاهرة، 2003، ص **80**.

(63) حياة غالب أحمد، **البيئة والتنمية من منظور النوع الاجتماعي**، وحدة المرأة والبيئة، الجمهورية اليمنية، بدون سنة نشر، ص 8.

(64) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية** : التفاوت الدولي على مفترق طرق : المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساو، 2005، ص 60.

(65) UNDP, Conference Report : P0verty Stratgies Reduction : What have we learned ? , Bergen, Norway , 15–17 March 2001 , p.p.4-8.

(66) Raju J Das , Social capital and poverty of the wage-labour class: problems with the social capital theory, Royal Geographical Society ,The Institute of British Geographers, Blackwell Publishing Ltd , 2004 , p.27.

(67) لمزيد من التفاصيل حول أهمية الشبكات الاجتماعية في دعم الفئات المهمشة، يمكن الرجوع إلى المصدر الآتي:

- Florence Passy and Marco Giugni , Social Networks and Individual Participation In Social Movements , "Sociological Forum" , Vol.16, No.1, Plenum Publishing Corporation , 2001.